Document: EB 2015/114/R.3
Agenda: 4(a)
Date: 16 April 2015
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها السابعة والثمانين

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Oscar A. Garcia
مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: o.garcia@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة عشرة بعد المائة
روما، 22–23 أبريل/نيسان 2015

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها السابعة والثمانين

1- يغطّي هذا التقرير المداولات التي أجرتها لجنة التقييم خلال دورتها السابعة والثمانين التي عُقِدت يوم 30 مارس/آذار 2015. وقد تولى السيد Tazwin Hanif ممثل إندونيسيا دور رئيس لجنة التقييم مقدما الشكر للرئيس المنتهية ولايته السيد Agus Saptono.

2- حضر هذه الدورة أعضاء اللجنة من فرنسا والهند وإندونيسيا والمكسيك وهولندا ونيجيريا والنرويج. حضرها أيضا مراقبون من الصين. وأنضم إلى اللجنة كل من نائبة رئيس الصندوق المساعد لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة، والقائم بأعمال دائرة إدارة البرامج، ومدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق، وسكرتير الصندوق، ونائب مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق وغيرهم من الموظفين. كما حضر نائب رئيس الصندوق والمستشار العام فيه المداولات الخاصة بالبند الخامس، وحضرت سعادة السيدة أميرة داؤود حسن قرناص سفيرة جمهورية السودان والممثلة الدائمة للسودان لدى وكالات الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما، والسيد محمد الغزالي التجاني سراج الوزير المفوض والمندوب المناوب لجمهورية السودان لدى وكالات الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما، المداولات الخاصة بتقدير أداء مشروع إنعاش موارد الرزق المستدامة في القاش في السودان.

تبنّي جدول الأعمال

3- تضمن جدول الأعمال المؤقت البنود التالية: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) مراجعة محاضر الدورة السادسة والثمانين للجنة التقييم؛ (4) التقرير المؤسسي لانخراط الصندوق في الدول والأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات؛ (5) مسودة ورقة نهج بشأن التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق؛ (6) سياسة تمويل المنح؛ (7) تقدير أداء مشروع إنعاش موارد الرزق المستدامة في القاش في السودان؛ (8) مسائل أخرى.

4- تحت مسائل أخرى، تم إدراج تعديل لجدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2015 كما اقترحه مكتب التقييم المستقل.

5- **تم تبنّي جدول الأعمال الوارد في الوثيقة EC 2015/87/W.P.1، المعدل حسب الأصول ليعكس إضافة بند تحت مسائل أخرى (والذي سيعدل بحيث يغدو الوثيقة EC 2015/87/W.P.1/Rev.1).**

تعديل محاضر الدورة السادسة والثمانين للجنة التقييم

6- وافقت لجنة التقييم على محاضر دورتها السادسة والثمانين، كما تم تعديلها في الوثيقة EC 2015/87/W.P.2.

التقييم المؤسسي لانخراط الصندوق في الدول والأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات

7- نظرت اللجنة في التقييم المؤسسي لانخراط الصندوق في الدول والأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات، مع استجابة الإدارة عليها، كما هي واردة في الوثيقة EC 2015/87/W.P.3 وضميمتها على التوالي. وقدمت عروض من قبل كل من مكتب التقييم المستقل والإدارة. كما تم تقديم تقرير كبير المستشارين المستقلين.

8- أثنى أعضاء اللجنة على مكتب التقييم المستقل على هذا التقييم المسهب والهام الذي يعطي الفرصة لإثارة عدد من النتائج والتوصيات المثيرة للاهتمام. واستذكر أحد الأعضاء المناقشات التي دارت في دورة سابقة

للجنة التقييم فيما يتعلق بالحاجة إلى الفطنة عند تقرير ما يتوجب ترجمته، مشيرا إلى أن تقرير التقييم بأكمله قد اعتبر ذيل للوثيقة ولذا لم يترجم. وأشار سكرتير الصندوق إلى إجراءات الكفاءة التي وافق عليها المجلس التنفيذي فيما يتعلق بتطبيق حدود قصوى محددة على الأنماط المختلفة من الوثائق، بما في ذلك التقييمات المؤسسية. وأعلم اللجنة بأن مكتب سكرتير الصندوق يعمل مع مكتب التقييم المستقل لإيجاد السبل الكفيلة للامتثال للحدود الموضوعة على عدد الكلمات وضمان توفير جميع المعلومات الضرورية لأعضاء المجلس مع احترام قرار المجلس.

9- وعبر الأعضاء عن تقديرهم للأداء المعزز للصندوق في الدول والأوضاع الهشة، وشجعوا إدارة الصندوق على الاستمرار في علاقاتها البناءة مع مكتب التقييم المستقل والنظر بدقة في التوصيات الواردة في هذا التقييم. وتم التأكيد للجنة بأن نتائج التقييم قد وفرت فرصة للتعلم وتجميع اللمحات الثاقبة التي من شأنها أن تساعد على تطوير استراتيجية الصندوق للانخراط في الدول الهشة يتم عرضها على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2016.

10- وناشد أعضاء اللجنة الصندوق لانتهاز هذه الفرصة لتوضيح ما الذي يعتبره الصندوق هشاً وتحديد أهداف الصندوق في الدول والأوضاع الهشة، وصياغة إطار يتمتع بالمرونة للسماح لمواءمة الاستجابات لأوضاع محددة. كذلك لابد من النظر أيضا في إدخال مبدأ "عدم الإضرار والتضرر" في المبادئ التوجيهية في الصندوق بشأن العمليات التي يقوم بها في الأوضاع الهشة. علاوة على إدراج مبادئ للعمل مع الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات في سياسات الصندوق الأخرى.

11- وطلب إيضاح يتعلق **بتعريف** الدول الهشة كما يستخدمها الصندوق ومسوغ استخدام قوائم قطرية أكبر من تلك التي تستخدمها المنظمات المالية الأخرى، وإدراج القائمة التي تستخدمها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وساد اتفاق عام في الآراء على الحاجة للتأكيد على مفهوم الأوضاع الهشة والنهج المستندة إلى الأوضاع. وأكد مكتب التقييم المستقل مجددا على الضرورة إلى الاستفادة من الميزة النسبية للصندوق فيما يتعلق ببعد النزاعات في الهشاشة، وهناك حاجة أيضا إلى التفريق بين الكوارث الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان.

12- وساد اعتراف واسع بالحاجة إلى تركيز أكبر على الهشاشة عند إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وخلال **تصميم وتنفيذ** المشروعات. وأكد عدد من الأعضاء على أهمية تحليل النزاعات في مرحلة التصميم وفرصة التعاون بين الوكالات في هذا المجال. كما أن المواءمة والمرونة ضروريتان أيضا في مرحلة التنفيذ. وأشار أحد الأعضاء إلى أن تمكين النساء هو مفتاح تحسين الأداء فيما يتعلق بمعيار الكفاءة والاستدامة في الأوضاع الهشة. ووافقت إدارة الصندوق على الحاجة إلى برامج فرص استراتيجية قطرية أبسط وأهداف أبسط للمشروعات، وبالتالي إلى دعم أقوى للتنفيذ. وفي هذا الصدد، وبما يتماشى مع الدعوة لتدريب النظراء الوطنيين، تمت الإشارة إلى البرنامج الجاري مع منظمة الأغذية والزراعة لدعم تصميم المشروعات والإشراف عليها في البلدان الهشة، واستهداف المستويات المجتمعية والمؤسسية من خلال تنمية القدرات.

13- وعلى أساس نتائج مسح الموظفين الوارد في التقييم، أكد عدد من الأعضاء على الحاجة لتنمية القدرات وتوجيه الموظفين علاوة على التمكين. وفيما يتعلق بقضية الحوافز المخصوصة لأولئك الذين يعملون في

أوضاع هشة، تم توفير التفاصيل عن حزمة الامتيازات والمستحقات لمدراء البرامج القطرية المندبين، والتي تتماشى مع ممارسات إدارة الموارد البشرية في منظومة الأمم المتحدة ومع المبادئ التوجيهية للجنة الدولية للخدمة المدنية. ويتم حاليا النظر في إصلاح هذه الحزمة من قبل اللجنة الخامسة، وستبقي إدارة الصندوق المجلس التنفيذي على علم بالتطورات. وأكد أحد الأعضاء على الحاجة إلى خلق الحوافز التي تتعلق بالمسارات المهنية.

14- وتساءل بعض الأعضاء عن سبب عدم استفادة الدول الهشة من تمويل إضافي بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أو لأغراض تصميم المشروعات والإشراف عليها. واعتبر مكتب التقييم المستقل بأن مثل هذا السؤال يجب أن يتم التطرق إليه عند تصميم نهج الانخراط مع الدول الهشة أو ضمن إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وأكدت إدارة الصندوق مجددا على أنه، وكما هو الحال بالنسبة للمؤسسة الدولية للتنمية، يخصص الصندوق **تمويلاً إضافيا** للبلدان بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التي تعرّف على أنها خارجة من النزاعات، ولكنها نصحت بأن التمويل ليس المعوق بالضرورة إذ يتمتع مدراء البرامج القطرية بمرونة كافية للتشاور مع مدراء الشعب للاستجابة بصورة سريعة عندما تنشأ الحاجة لمخصصات إضافية. كما أوضحت الإدارة أن البلدان المصنفة على أنها "حمراء" أو "صفراء" في إطار القدرة على تحمل الديون مؤهلة وستظل مؤهلة للحصول على منح قطرية إضافية (خارج إطار القدرة على تحمل الديون) ضمن حدود مخصصاتها في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

15- وأوضح مكتب التقييم المستقل بأنه وعندما أوصى بإيلاء الأولوية في إنشاء **المكاتب القطرية** الجديدة في الصندوق وندب مدراء البرامج القطرية للبلدان المتأثرة بالهشاشة والنزاعات، فإنه كان يعني ضمن المكاتب القطرية الخمسين المقرر إنشاؤها بحلول نهاية عام 2015 كما وافق عليها المجلس التنفيذي لا الإضافة إليها. وبهذه الروح، فقد أشارت إدارة الصندوق إلى أن المكاتب القطرية الموجودة توفر الدعم للبرامج في الدول الهشة المجاورة، وتنسق مع غيرها من الوكالات على الأرض، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وغيرهما من المؤسسات المالية الدولية الأخرى. كذلك فإن مثل هذه **الشراكات** رئيسية في المناقشات مع الحكومة ومع غيرها من الوكالات على المستوى القطري عند إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لأنها تساعد على تحديد القضايا الخاصة بالهشاشة، والمجالات التي يتمتع فيها الصندوق بميزة نسبية يمكن الاستفادة منها. واقترح عضو آخر في اللجنة المزيد من المناقشات مع برنامج الأغذية العالمي لجهة كيفية مقاربة قضية الأشخاص المهجرين داخليا أو الأشخاص المهجرين عبر الحدود مما سيكون مفيدا.

16- طلبت اللجنة أن تتكرم إدارة الصندوق بتشذيب الاستجابة التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته الرابعة عشرة بعد المائة، مع الأخذ بعين الاعتبار توصيات مكتب التقييم المستقل والآراء التي عبر عنها أعضاء اللجنة.

مسودة ورقة النهج الخاصة بالتقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

17- ذكّر رئيس اللجنة بأن الدعوة قد وجهت إلى أعضاء مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لحضور اجتماع اللجنة، وخاصة على ضوء مناقشة هذا البند. رحبت اللجنة بمسودة ورقة

النهج الخاصة بالتقييم المؤسسي، كما هي واردة في الوثيقة EC 2015/87/W.P.4، وأدلت بعدة تعليقات واقتراحات عليها.

18- وافق مكتب التقييم المستقل على الانخراط بصورة نشطة مع أعضاء مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وتزويد كل من المجلس ومجموعة العمل **بتقارير منتظمة عن التقدم المحرز** في التقييم. وكذلك سيتم النظر في **مهمة ودور** مجموعة العمل كجزء من التقييم.

19- وقد دعا أحد أعضاء اللجنة إلى وضع **إطار زمني** أضيق، مع إشارة أحد المراقبين إلى الأخذ بعين الاعتبار لأثر المبادرات العديدة المتوقعة (أهداف التنمية المستدامة، واستراتيجية الصندوق بشأن الانخراط مع الدول الهشة، والمعلومات المحدثة عن استراتيجية الصندوق للبلدان المتوسطة الدخل إلى آخره)، كذلك فمن الواجب ألا يتم المساس بالجودة لصالح التوقيت. وأشارت إدارة الصندوق إلى الرغبة في الاحتفاظ بالإطار الزمني بأكبر قدر ممكن، مع ضمان القيام بهذه العملية بالأسلوب الملائم.

20- رحب أعضاء اللجنة بالاقتراح التي تقدم به مكتب التقييم المستقل لإدراج استعراض لأنظمة تخصيص الموارد على أساس الأداء كما تم اختيارها في **المنظمات التي يمكن المقارنة معها** كجزء من التقييم، مع الأخذ بعين الاعتبار الهيكلية المالية الخاصة بالصندوق ومهمته المحددة.

21- وتم طلب إيلاء اهتمام خاص لمعيار **الهشاشة والضعف** (بما في ذلك تجاه تغير المناخ) **والتمايز بين الجنسين**، ومسألة فيما لو كانت معايير الأداء تؤدي إلى معاقبة الدول الهشة. وإن كان الحال كذلك، هل هنالك تعويض حسب الأصول في معيار الاحتياجات. وبالنسبة للنظر في الأبعاد الإضافية لعكس الاحتياجات القطرية، فقد أشار مكتب التقييم المستقل إلى أن الأمر سيعتمد على توفر البيانات الكافية، والتزم بالتأكد من توافق الافتراضات التي تقوم عليها الصيغة مع الاحتياجات القطرية.

22- واقترح الأعضاء إدراج **الاستدامة** كمعيار إضافي في تقدير نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أن التقييم سوف ينظر في استدامة إدارة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ولكنه لن يتضمن معيارا مكرسا للاستدامة، لأن تحديد الروابط السببية بين نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء واستدامة الفوائد على أرض الواقع سيكون محفوفا بتحديات جمة. إلا أنه، تم الاتفاق على إيلاء اهتمام متزايد للتمايز بين الجنسين في ورقة نهج التقييم.

23- وقد طلب بعض الأعضاء **إدراج بيانات مقارنة لقبل وبعد وضع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء** للمساعدة على تقرير مدى فعالية هذا النظام في تخصيص حصة محددة من الموارد لأفريقيا جنوب الصحراء وللبلدان التي هي في أمس الحاجة إلى الموارد، من بين أمور أخرى. وأشار أحد المراقبين إلى الحاجة للنظر في التغييرات التي تطرأ على الدول الأعضاء مع مرور الوقت بهدف جعل المخصصات القطرية قابلة للمقارنة على مدى الفترة التي سيتم استعراضها. وأكد مكتب التقييم المستقل للأعضاء على إجراء تحليل لآثار التغييرات في الصيغة مع مرور الوقت، وإلى أي مدى تعكس هذه الصيغة نموذج أعمال الصندوق.

24- وقد أكد مكتب التقييم المستقل على أن التقييم سينظر في قضية **وضع سقوف** وآثارها. وطلب أحد المراقبين تحليلا **لأثر إعادة تخصيص** الأوزان الترجيحية المختلفة الممنوحة للسكان الريفيين والسقف القطري. وأكد

مكتب التقييم المستقل أنه سوف ينظر في المبادئ المطبقة على إعادة التخصيص. كذلك فإن من المرحب به مقارنة الوزن الترجيحي الممنوح للاحتياجات مقابل الأداء وإجراء تحليل لمساوئ ومحاسن الهيكلية المالية **بنافذتين أو بنافذة واحدة** في الصندوق كوسيلة لتحفيز جدل سياساتي بهذه الشأن.

25- أوضح مكتب التقييم المستقل أن التقييم لن يقترح صيغة جديدة، وأن الهدف هو توليد النتائج التي قد يرغب المجلس التنفيذي في النظر فيها والمضي بها قدما، كما هو ملائم.

26- وفي الختام، أحاطت لجنة التقييم علما بمسودة ورقة النهج، ودعت مكتب التقييم المستقل لاستعراضها على ضوء التعليقات التي وردت تحت هذا البند.

سياسة تمويل المنح وتعليقات مكتب التقييم المستقل عليها

27- نظرت لجنة التقييم في سياسة تمويل المنح في الصندوق الواردة في الوثيقة EC 2015/87/W.P.5، مع تعليقات مكتب التقييم المستقل عليها، وأثنت على كل من الإدارة والمكتب على الحوار الاستراتيجي البناء الذي أدى إلى إعداد هذه السياسة.

28- ورحب أعضاء اللجنة بالنية بتوفير **إبلاغ منتظم** عن الأداء في تنفيذ كل من السياسة والعمليات التي تمولها المنح في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. وطلبوا إيضاح عن **الإجراءات التنفيذية** والمسؤوليات والمساءلات المترتبة عليها، بما في ذلك **دور المجلس** والنسبة المتوقعة **لتقارير إنجاز** مشروعات المنح التي سيتم تقييمها. وأوضحت إدارة الصندوق بأن المجلس سوف يستمر في الموافقة على المنح الكبيرة وجميع المنح المقدمة إلى القطاع الخاص، وأنه سيتمتع بإشراف استراتيجي أكبر على أداء سياسة المنح وعملياتها من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. وأما التوجيه السنوي والإجراءات المحددة الخاصة بالمنح، فسوف يتم التعامل معها على مستوى إدارة الصندوق. ويجري حاليا وضع مسودة للإجراءات التنفيذية ستعرض على المجلس التنفيذي كي تستنير بها مناقشاته بشأن سياسة تمويل المنح. وسوف توفر هذه الإجراءات المزيد من المعلومات عن القضايا التي أثارها أعضاء اللجنة، بما في ذلك الأدوار، والمسؤوليات، واستعراضات ضمان الجودة، والرصد والتقييم، وإدارة المعرفة إلى آخره. كذلك فقد أحاطت اللجنة علما أيضا بإعداد تقارير الإنجاز لكل منحة من المنح، وبأن الخطة متوسطة الأجل ستكون هامة أيضا في توفير استعراض لاستخدام موارد المنح المقدرة بحدود 195 مليون دولار أمريكي لفترة ثلاث سنوات. وسيتم تشاطر الخطة متوسطة الأجل مع المجلس التنفيذي.

29- وسعى عدد من الأعضاء للحصول على أمثلة محددة عن التغير في **التوجيه الاستراتيجي** مقارنة مع السياسة السابقة، والروابط بين **الأهداف الجديدة** والأهداف الإجمالية للصندوق، **والقيمة المضافة للتمويل بالمنح** مقارنة بتوفير القروض. وطلب بعض الأعضاء تفصيل تركيز سياسة المنح ووضع أولوياتها بصورة أكثر وضوحا في السياسة نفسها. وأوضحت إدارة الصندوق بأن السياسة لا تهدف إلى توفير توجيه مفصل محدد، ولكنها ستكون بمثابة مرجعية للتأثير على الوثائق الأخرى للمؤسسة بما في ذلك الخطة متوسطة الأجل التي ستربط بصورة واضحة بين برنامج المنح والأولويات الاستراتيجية للصندوق. ويعتبر برنامج المنح مفتاحا للتطرق لمجالات غاية في الأهمية، مثل الابتكار واستقطاب التأييد على المستويين الوطني والعالمي، والبحوث الزراعية، والتعاون مع الشركاء من القطاع الخاص. وإضافة إلى التوجه الاستراتيجي الأكثر متانة للسياسة الجديدة، أشارت إدارة الصندوق إلى أن التغييرات الواردة في السياسة الجديدة مقارنة

بالسياسة الماضية تتضمن تركيزا أدق ووضع أولويات أوضح ضمن برامج المنح. وقالت الإدارة بأن النهج التنافسي في السياسة الجديدة يهدف إلى إتاحة الفرص للانخراط مع شركاء جدد ولتوليد أفكار جديدة وابتكارية.

30- واستجابة على طلب وارد حول **خطوط الأساس والأهداف المحددة في إطار قياس النتائج والرابط بين مؤشرات الأداء وتقدير المخاطر وإدارتها**، تمت الإشارة إلى أن الأهداف وخطوط الأساس لفترة السنوات الثلاث ستحدد في الخطة متوسطة الأجل ويتم الإبلاغ عنها تبعاً لذلك.

31- وطلب الأعضاء مشاركة معززة ومنتظمة بصورة أكبر للمعلومات **ونشر المعرفة** فيما يتعلق بالنتائج المتحققة. وأكدت الإدارة بأن السياسة الجديدة سوف تحسن من تقاسم المعرفة من خلال أمور عديدة، من بينها المزيد من المطبوعات والأحداث. ويمكن أن يشكل ذلك أيضا جزءا من **حوافز الموظفين** الأمر الذي حظي بترحيب من الأعضاء.

32- وتساءل الأعضاء عن **التكاليف** المقدرة لتنفيذ هذه السياسة، وتم الإيضاح بأن السياسة الجديدة ستكون أكثر تطلباً لجهة وضوح التصميم والتنفيذ والمخرجات المعرفية؛ إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة تكاليف إضافية. وستشكل إدارة سياسة المنح جزءا من جدول أعمال الفعالية والكفاءة المؤسسية الكامل. وسيتم السعي بصورة نشطة للحصول على مكاسب في الكفاءة، بما في ذلك من خلال التنفيذ المتوقع لمنصات إلكترونية شبيه بتلك المستخدمة في استعراض جودة القروض. ويمثل هذا أحد الخطوات في الجهود الرامية إلى تحسين وتبسيط عملية ضمان جودة المنح.

33- وفيما يتعلق بإجراء المنافسة المفتوحة لاختيار متلقي المنح، رأى أحد الأعضاء أن استخدام عبارة "**النهج المفضل**" يفتح الباب لتفسيرات لا حصر لها. وتمت الإشارة إلى أنه وفي حين أن المنافسة المفتوحة هي الخيار المفضل، هنالك على سبيل المثال بعض الشركاء الاستراتيجيين الذين انخرط معهم الصندوق، حيث يمكن أن يعتبر استخدام النهج التنافسي أمراً غير ذي أهمية ومثقلاً بأعباء غير ضرورية.

34- وتم السعي للحصول على إيضاح بشأن **النسبة المقترحة إلى المنح الإقليمية إلى المنح القطرية**. ووافق بعض الأعضاء مع وجهة نظر مكتب التقييم المستقل بوجوب تخصيص موارد إضافية للمنح القطرية. وتم توفير السياق التاريخي لاستذكار التغييرات التي طرأت نتيجة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون، وتم التأكيد مجدداً على أن المنح القطرية المخصوصة ما زالت تخصص في البلدان الحمراء والصفراء للأنشطة التي تتعلق، من بين جملة أمور، ببناء القدرات وحوار السياسات. وأشارت إدارة الصندوق إلى التركيز على المنح الإقليمية/ العالمية كوسيلة للدفع بمبادرات البحوث الزراعية، والسلع العامة العالمية والإقليمية، ولمساعدة الصندوق على الإبقاء على بعض المظاهر العامة للشراكات مع جهات فاعلة هامة مثل منظمات المزارعين والسكان الأصليين بهدف الترويج للابتكار من خلال التكنولوجيات المناصرة للفقراء والبحوث وبناء القدرات.

تقدير أداء مشروع إنعاش موارد الرزق المستدامة في القاش في السودان

35- ناقشت لجنة التقييم تقدير أداء مشروع إنعاش سبل العيش المستدامة في القاش في السودان، كما هي واردة في الوثيقة EC 2015/87/W.P.6. وشكر الأعضاء والإدارة مكتب التقييم المستقل على جودة تقرير التقدير والعرض المقدم.

36- ومع اعترف العديد من أعضاء اللجنة بصعوبة إدارة المشروع الممتد على فترة 10 سنوات في بيئة محفوفة بتحديات كبيرة، تساءل أحد الأعضاء عن **الإجراءات التصحيحية** التي تم اتخاذها للتطرق للمجالات المثيرة للقلق. إضافة إلى ذلك، فقد تم طلب توضيح عن الملاحظة التي أثيرت بأنه كان بالإمكان فعل المزيد أثناء مرحلة **التصميم** بما يتعلق بالتشاور مع أصحاب المصلحة والتحليل المؤسسي. وقالت إدارة الصندوق بأن المناقشات قد أجريت مع الجهات الفاعلة الرئيسية، وأن التعلم سوف يغذي تصميم المشروعات المستقبلية. واستذكرت إدارة الصندوق بأن المشروع قد صمم عام 2003، وأنه ومنذ ذلك الوقت طرأت تغييرات كبيرة في البلاد، كذلك أشارت إدارة الصندوق أيضا إلى أن المشروع قد واجه مستويات من القضايا المعقدة الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والبيئية، بما في ذلك موجات الجفاف وتغير المناخ.

37- وفيما يتعلق بقضية **حيازة الأراضي** فقد أشير إلى أنه وخلال فترة المشروع، طرأ تغيير على الوصول على الأراضي وتوزيعها، إلا أنه وبالرغم من جميع الصعوبات فقد أثمر البرنامج عن عدة فوائد للمجتمعات في المنطقة، وأوضحت إدارة الصندوق أن من بين القضايا الرئيسية لهذا المشروع قضية تحسين البنى التحتية الذي جرى بصورة سريعة في حين أن إصلاح حيازة الأراضي لم يتبع نفس الوتيرة. واقترح مكتب التقييم المستقل وجوب أن يقوم الصندوق بالانخراط مع الحكومة لتحقيق تقدم بشأن إصلاح تأجير الأراضي، ربما من خلال نشر المعرفة المكتسبة، بما في ذلك بين زعماء القبائل مشيرا إلى أنه ما لم يتم كسب أصحاب المصلحة هؤلاء، فإن التقدم سيتعرض المعوقات. وأضاف فريق المشروع بأن موضوع حيازة الأراضي مسألة حساسة للغاية ويجب مقاربتها بحرص، وسيفيد نشر المعرفة المتولدة عن هذا البرنامج أية محاولات للبناء على هذا المشروع في المستقبل.

مسائل أخرى

38- بعد اقتراح من مكتب التقييم، **وافقت اللجنة على التغييرات التالية في خطة عملها لعام 2015، شريطة تأكيد جدوى هذه التغييرات من قبل دائرة إدارة البرامج:**

(أ) تقدير أداء مشروع دعم الخطة الاستراتيجية لتحويل الزراعة في رواندا والذي سيناقش في دورة اللجنة التاسعة والثمانين المقرر عقدها في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2015؛

(ب) تقييم البرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة الذي ستنظر فيه اللجنة في دورتها الثامنة والثمانين المقرر عقدها في 26 يونيو/حزيران 2015؛

(ج) تقييم البرنامج القطري لبنغلاديش الذي سيدرج كبند إضافي على جدول أعمال الدورة التاسعة والثمانين للجنة التقييم المقرر عقدها في أكتوبر/تشرين الثاني 2015.